## **الجدل الفكري حول دور المدينة في التنمية**

**أ- حجم المدينة الأفضل Optimum City size :**

## الجدل الذي نشأ حول مجموعة من الأسئلة منها : ما إذا كانت المدن الكبرى تنمو بشكل فعال أو أن المدن الصغيرة قادرة على نشر التنمية إلى الهامش بكفاءة المدن الكبيرة نفسها . هذا الجدل كان محور دراسات كثيرة من قبل الاقتصاديين والجغرافيين كل حسب مفاهيمهم العلمية حول الهيمنة الحضرية وتوزيع المدن حسب حجمها ومن أوائل المساهمين في هذا الجدل الاقتصادي الأسترالي نيوتز G.M. Neutes ، حيث أوضح سنة 1965 أن المدن التي يقل سكانها عن المليون نسمة تكون ذات كفاءة عالية في نشر التنمية مثلها مثل المدن الميتروبوليتانية ، وهذه الكفاءة لمثل هذه المدن تساعد على عدم تركز أوجه النشاط الإنتاجي والسكان في نقطة واحدة ويؤكد نيوتز Neutes أيضاً على أهمية التوزيع الأفضل للمدن .

ومن ثم نلاحظ أن Neutes قد أعطي لأفكاره واقتراحاته طابع التنظيم المكاني المتعلق بالجغرافيين . ولكن William Alonso سنة 1968 كانت أراؤه تتعارض مع أراء سابقيه ، حيث يؤكد على دور الميتروبوليتان في نشر التنمية ، موضحاً أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج سوف تفضل التوجه إلي الهامش إذا ما أصبح المركز مزدحماً في حين أكد جونسون. E.A. Johnosn سنة 1970 على أهمية المدن الصغيرة ومراكز النمو المحلية في دمج الاقتصاد الريفي بالاقتصادي الحضري . ولاحظ من جانب أخر أهمية المدن الكبيرة في النمو الصناعي كونها عاملاً جوهرياً في تنمية اقتصاد المكان الذي يشمل القطاع الريفي . ومثل هذا الرأي يُعد تأييداً لأراء Neutes المتعلقة بتوزيع المدن حسب حجمها أو كل الأنظمة للمدن .

إلا أن هانسن Hansen أوضح سنة 1973 بأنه من غير المجدي أن تحاول الدولة تشجيع وتدعيم التصنيع في عديد من المناطق الريفية المتخلفة والمدن الصغيرة ولكن تشجيع المدن متوسطة الحجم والأخذة في النمو تمثل فعلاً بديلاً حيوياً لدور المدن في التنمية .

من هذا العرض السابق يتضح أن حجم المدينة ودورها التنموي يشكل قضية مهمة ليس للجغرافيين والاقتصاديين فحسب ، بل و للسياسيين أنفسهم ، هذا في حين أن الشواهد الحالية تقدم طرقاً متعددة لتناسب كل باحث ، ففي دراسة Harry Richardson سنة 1971 ، توصل إلى خلاصة تتعارض مع منظري مبدأ النمو – الحجم ، حيث يرى أن النموذجين السابقين لم يستطيعا تقديم شواهد فاصلة وحاسمة لترجيح وتفضيل أي واحد منها سواء كان هذا يتمثل في توزيع المدن حسب حجمها أو في نموذج الحجم الأمثل.

ب- الأنتشار المكاني للتنمية the spatial diffusion of Growth

مشاكل الانتشار كانت موضع اهتمام للجغرافيين ، فبعضهم تمكن من قياس الآثار الأمامية والخلفية التي تعجل من النمو الصناعي الحضري في بعض مراكز النمو الملائمة . من أهم الدراسات المعروفة في هذا الخصوص دراسة كل من Nichols سنة ( 1969 ) و Mosely سنة 1972 ، Lamb سنة ( 1975 ) ، وكانت نتائج دراساتهم غير حاسمة ، ففي المناطق المجاورة لمراكز النمو مباشرة ( وعلى طول طرق النقل ) يمكن ملاحظة الآثار الأمامية أكثر إيجابية من الآثار الخلفية ولكن كلما زادت المسافة عن المراكز يبدو أن الآثار الخلفية كانت أكثر سيطرة .

وباختصار لا يوجد تأكيد بأن أثار النمو الاقتصادي سوف تنساب في كل مكان عبر ما يعرف بأمواج الانتشار إلي ظهير مراكز النمو .

وبالرغم من هذا الجدل الفكري حول دور المدن في التنمية ، إلا أنه لم يمنع مسيرة مبدأ مراكز النمو عبر العالم [[1]](#footnote-1)(1) وذلك لعدة ميزات لهذا المبدأ منها :

1. التأكيد على نظام التسلسل الهرمي لهذه المراكز في توزيعها الجغرافي مما يساعد على توجيه الاستثمارات مكانياً والاستعمال الأمثل للأموال والمدخلات العامة .
2. تساعد على الحد من الهجرة القادمة من المناطق الهامشية .
3. تخلق المراكز التنموية نوعاً من المنافسة بينها حول اختيارها كمراكز نمو ، هذا إلى جانب تخلق نوع من الاستغلال الأكثر فاعلية للموارد الاقتصادية والخدمات العامة التي تكون عرضة لاقتصاديات الحجم .
4. خلق الترابط الصناعي الأمامي والخلفي مما يؤدي إلى زيادة إنتاج الصناعات التابعة للمؤسسات الرائدة .

نقد مبدأ مركز النمو :

تطور مبدأ التخطيط الإقليمي في الخمسينيات والستينيات جوهرياً حول فكرة مراكز النمو ، إلا أن هذا المبدأ تعرض في نهاية الستينات إلى أزمة فكرية تمثلت في الانتقادات الكثيرة التي فسحت المجال أمام ظهور ما يعرف بتنمية إقليمية عادلة Equal territorial development أو إعادة إحياء مفهوم التخطيط في التنمية الاقتصادية .

من هذه الانتقادات أن مبدأ مراكز النمو أنتشر بسرعة حتى أصبح من غير الممكن اختبار أدائه العلمي . وأول من أنتقد مبدأ مراكز النمو الاقتصادي الإنجليزي هاري ريتشارد H.W.Richardson سنة 1971 في دراسته للتجربة الأسبانية ، حيث جادل بأن هناك شرطين لابد من توافرهما لنجاح مبدأ مراكز النمو هما :

1. يجب أن يكون عدد المراكز التي تحدد كمراكز للنمو صغيراً .
2. أن تبقى الأولية المكانية دون تغيير وتعديل لفترة زمنية طويلة .

وقد تبع هذه الدراسة دراسات نقدية كثيرة ، عبرت كلها عن تحررها من هذا المبدأ و اتفقت معظمها على الملاحظات التالية :

1- غموض مفهوم مراكز النمو ، حيث أطلق على كل المركبات الصناعية الحضرية الكبيرة ( الأقاليم النواة ) ، وأطلق أيضاً على مراكز النمو الصغيرة في الأرياف ( نقاط النمو ) ، ولم يكن واضحاً في أغلب الأحيان إذا ما كان المصطلح يشير إلى المراكز التي تمر بمرحلة النمو أو إلى المدن التي تحدد لاحتمال أن تصبح ذات تنمية أفضل من أدائها الفعلي في الواقع .

2- الجوانب الأخرى للمفهوم ، لا تقل غموضاً عن المفهوم لأول ، فمثلاً كيف يقاس النمو وما هي المؤشرات المناسبة ؟ وهل يتمثل المقياس في العمالة أو يتمثل في السكان كونه مقياساً مناسباً ؟ ولماذا لم يستعمل الدخل وكيفية توزيعه مقياساً لذلك. إلى جانب هذا ، هناك كثير من الالتباس فيما يتعلق بالطرق التي يمكن بها استعمال مراكز النمو لتساعد في التوزيع المكاني للموارد المستثمرة .

1. أحد الأوجه الرئيسة لمبدأ مراكز النمو هو أن الاستخدام المضاعف للاستثمارات الأولية يكون ذاتياً داخل مراكز النمو نفسها ، إلا أن هذه الفرضية مخالفة لما يحدث في الواقع ، فنجد أن هذا الاستخدام يتركز في المراكز الإنتاجية العالمية فيما وراء حدود الدولة ، وخاصة الصغيرة منها ، هذا التسرب معروف في التنمية الإقليمية ، ففي الاقتصاديات المتقدمة يحدث هذا نتيجة للتوافقية المكانية ، أما في الدول الفقيرة فالسبب هو في الغالب غياب المشاريع الصناعية المتممة لبعضها في الأقاليم الجديدة .
2. يتضح من المناقشة السابقة أن البعد المكاني لمبدأ مراكز النمو يستند على عدة أفتراضيات مشكوك فيها ، فإلي جانب الفرضيات غير المضمونة للاستخدام المضاعف للاستثمارات ، فهناك الكثير من العلماء الذين كتبوا عن الانتشار المكاني ودوره في التنمية ، وكذلك الانتشار الأفقي الذي يؤكد على أن عملية رؤوس الأموال وأسواق العمالة تكون أكثر كفاءة في المناطق المجاورة للمدن الكبيرة عنها في المناطق البعيدة عن هذه المدن .

وربما تكون هذه الفرضية صحيحة في بعض أقاليم الدول المتقدمة ، ولكن الأمر في الدول النامية يختلف ،فنجد أن الزراعة التجارية ذات مقياس صغير ، ومعظم الفلاحين يعيشون خارج دائرة الاقتصاد النقدي ، ومن ثم نجد المدن في هذه الدول لا تلعب دوراً مهماً ، فهي مدن لا تنشط إلا في فترات الأسواق المحلية الدورية [[2]](#footnote-2)(1) التي تميز معظم هذه الدول ، فأسواق رأس المال والعمالة بالقرب من المدن الكبيرة تقل كلما بعدنا عن هذه المدن ، ومن ثم يصعب قياس التأثير الحضري ، وقد دلت دراسات كثيرة على ضعف الانتشار المكاني للتنمية إلى هامش هذه المدن مثل دراسة مابوجنجي mabogunje لنيجيريا سنة 1977 ، ودراسة كل من ميزرال Misral ، وساندرام Sandram للهند سنة 1974 .

1. (1) لمزيد من المعلومات حول تطبيق نظرية مراكز النمو وأقطابه . أنظر : عوض يوسف الحداد . الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية ( بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 1998 ) ، ص 118 – 121 . [↑](#footnote-ref-1)
2. (1) نظر : عوض يوسف الحداد ، دراسات في الجغرافيا البشرية ، ( بنغازي : مكتبة الأنوار العلمية ، 2002 ) ، ص 129 – 165. [↑](#footnote-ref-2)